

# المسكن الجيد حق للجميع

سيحسم مستقبل السويد في يوم الانتخابات ١٧ سبتمبر وستقوم أنت بالذات بالمشاركة في الاختيار. نتحمل جميعا المسؤولية نفسها ولكل صوت نفس القدر من الأهمية. علينا أن نقرر إذا كنا سنطور رخاء بلدنا أم سنقوض أركانه عن طريق إلغاء كل خامس كرونة من الضرائب من خزينتنا المشتركة. هل يجب أن نقوم بتطوير النموذج السويدي أم هل سنتخلى عنه؟

بالنسبة لنا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي "SOSocialdemokraterna" فإن المسكن حق اجتماعي للجميع. يجب أن يتمكن جميع الأشخاص في السويد من السكن بصورة آمنة وبتكلفة جيدة ومعقولة. كما أن بيئة السكن تعتبر مهمة لكي نتضمن جميعا من خلق ظروف حياتية متساوية وبصورة محترمة. بناء عليه فإن الأمر يتطلب عمل إجراءات سياسية في سوق السكن، وليس فقط على شكل حلول في هذا السوق. يجب أن تشمل سياسة الإسكان كل الناس. ولكي ننجح في الوصول إلى هذا الهدف فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة مثلا لتوفير إمكانيات جيدة للشباب ولكبار السن وللذين يفتقرون إلى المساكن لكي يحصل كل شخص على مسكن خاص به.

لا يمكن القول أن الأمور تسير على ما يرام في سوق السكن عندما نجد أن هناك عدد كبير من الناس من النساء وكبار السن يشعرون بعدم الأمان في مناطقهم السكنية أو عندما يرغم الشباب أو البالغ أو الشابة البالغة على السكن عند والدتهم ووالدهم. عندما يصبح المرء بالغا ويريد الانتقال من مسكن الوالدين فيجب أن تتوفر لديه فرصة الحصول على مسكن جيد وبسعر معقول.

## ضمان الأجرة يوفر فرصة جيدة لحصول المرء على أول مسكن

من بين المشكلات التي يمكن أن تحول دون انتقال الشباب والشابات من مساكن ذويهم هو احتمال خوف مالكي العقار من أنهم لن يتمكنوا من تحصيل أجرة المسكن من الشخص البالغ من الشباب الذين يفتقرون إلى وظائف ثابتة. كما يمكن أن يصعب حتى على الشباب الذين تتوفر لديهم الإمكانيات المادية على تغطية تكاليف سكنهم أن يلبوا الشروط الرسمية التي يفرضها المؤجر المحتمل.

ولتسهيل الأمور بالنسبة لحصول الشباب على مساكن خاصة بهم فنريد أن يتم تخصيص دعم حكومي للبلديات التي تريد استخدام ما يسمى ضمان الأجرة hyresgaranti. إن هذا يعني أن البلدية تضمن أنه سيتم تسديد أجرة المسكن لمالك العقار في حالة نجوم أي مشكلات.

## مساكن جديدة وعدد أكبر من المساكن بأجرة معقولة

في الانتخابات التي عقدت عام ٢٠٠٢ قدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وعدا يتعلق ببناء ١٢٠٠٠ وحدة سكنية جديدة خلال فترة الولاية الحالية. لن يتم مجرد تحقيق ما وعدناكم به بل أن النتيجة ستفوق ذلك. بالرغم من ذلك نقول أن ذلك غير كاف. فلكي نتمكن من تلبية احتياجات الناس بصورة أفضل نود المضي في زيادة بناء المساكن – وبصورة خاصة مساكن التأجير.



ولكي تتمكن من بناء المساكن بتكاليف معقولة فإن الأمر يتطلب تنظيم اقتصاد السويد والسيطرة عليه ونسبة فوائد مالية منخفضة. ولكن الأمر يتطلب أيضا وجود نظام لتمويل المساكن يعني توفير الإمكانية للجميع لدفع أجور المساكن والفوائد والرسوم – الآن وفي المستقبل. يجب تخفيض تكاليف بناء المساكن الجديدة. نريد مكافحة الاحتكار والتجمعات ضمن قطاع البناء. كما نريد أيضا إتاحة الأراضي المملوكة من قبل الحكومة والبلديات لتشييد المباني الجديدة عليها وتقصير عمليات التخطيط وتحسين فرص سكان البلديات في المشاركة في تخطيط أعمال البناء.

### علينا العمل على تجهيز وترميم مساكننا والأجزاء البلدية

بالرغم من أننا بالمقارنة مع دول أخرى نسكن بصورة جيدة في السويد فإن هناك المزيد من الأشياء التي يمكن عملها. من الصعب تقويض أركان التمييز. هناك عدد كبير من العائلات من ذوي الأطفال من السويديين ومن ذوي الخلفية الأجنبية على السواء من الذين يسكنون بصورة ضيقة. كما أن هناك حاجة كبيرة للتجهيز. في خلال الـ ١٥ – ٢٠ سنة القادمة سيتم تجهيز ما يزيد عن نصف مليون شقة وفيلات صغيرة، خاصة ضمن ما يسمى مناطق برنامج المليون. كما سيتم خلال أعمال الترميم تحويل البنايات القديمة بحيث يتم استهلاك الطاقة فيها بصورة ذكية.

### حق الاستئجار حق لجميع الناس

لكي نتمكن من تقويض أركان التمييز فمن المهم توفير عدد كبير من أشكال السكن في مناطقنا السكنية وفي مساكن الاستئجار وفي مساكن التملك وفي مساكن التأجير التعاونية والفلل الصغيرة المملوكة من قبل الأفراد.

يجب أن يكون من السهل على المرء البحث عن مسكن ويجب أن يتم التعريف بالقواعد السارية بصورة واضحة لا غبار عليها. يتطلب الأمر توفير خدمات جيدة للباحثين عن المساكن في كل بلدية ويحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد التمييز في سوق السكن. إن تمكن المرء من استئجار شقة يجب أن يكون فرصة متاحة للجميع. بناء عليه فإننا نود تطوير شركات الإسكان ذات المنفعة العامة allmännyttan بدلا من بيعها. إن شركات الإسكان ذات المنفعة العامة توفر ضمانا لوجود مساكن تأجير خاصة في قطاعات المدن الكبرى.

### البديل

على نقيض سياستنا الهادفة إلى توفير مساكن جيدة لجميع الناس سياسة حزب المحافظين "موديراترنا" والائتلاف اليميني الذي يشاركون فيه سويا مع أحزاب يمينية أخرى التي تنادي بتطبيق تكلفة الأجرة حسب العرض والطلب وبيع مساكن التأجير وتقنين دعم المجتمع لقطاع البناء. إن حزب المحافظين وائتلاف الأحزاب اليمينية الذي يشاركون فيه يعني سياسة تنطلق من تقليص ارتباط المجتمع وزيادة سيطرة الشروط التي يفرضها السوق طوال الوقت.

في السويد التي يريد الائتلاف اليميني التوصل إليها لن يتوفر سوى مشاريع بناء تعطي أرباح مادية وتتاح فرص السكن فيها فقط للمستأجرين من ذوي القدرة المالية.

**في السويد التي ننتمي إليها ونحرص عليها يجب أن يشارك الجميع. فما هي السويد التي ستختارها؟**

